

نظام المعاشات التقاعدية في تنزانيا يكشف عن السياسات الرأسمالية

(مترجم)

الخبر:

وقعت الحكومة التنزانية على قانون الضمان الاجتماعي للخدمة العامة لعام 2018، والذي أدى إلى حالة من الفوضى والإحباطات والنداءات بين العمال. وينضم القانون الجديد إلى جميع صناديق المعاشات التقاعدية في كيانين رئيسيين؛ صندوق الضمان الاجتماعي للخدمة العامة وصندوق الضمان الاجتماعي الوطني، وقد تم تقديم استحقاقات جديدة خادعة مثل فوائد الباقيين على قيد الحياة واستحقاقات البطالة. إن القانون يحدد أيضاً سن التقاعد بـ60 سنة للتقاعد الإلزامي بينما 55 سنة للتقاعد الاختياري.

التعليق:

جاء دمج صناديق التقاعد في كيانين كتعليم رأسمالي أجنبي من منظمة العمل الدولية مما يشير بوضوح إلى العلاقة الاستعمارية بين الدول النامية والمنظمات الاستعمارية الرأسمالية. علاوة على ذلك، جاءت هذه التغييرات نتيجة للحجة القائلة بأن العديد من صناديق التقاعد تفتقر إلى قدرتها على تقديم خدمات عالية الجودة. ومع ذلك فإن الواقع هو أن هذا العجز كان سببه نهب الأموال من كيانات صناديق المعاشات التقاعدية. حيث تراكمت الديون الحكومية المستحقة لصناديق التقاعد إلى 8 تريليون شلن تنزاني. (The Citizen، 2018/11/20).

وقد تضمن نظام اللوائح الجديد 25% فقط بدلاً من دفع 50% دفعات مقطوعة و75% حزمًا شهرية مما أثار غضباً أكبر ومريراً بين الموظفين وجعلهم يحملون سيفاً حاداً وراء ظهورهم. كثير من العمال أعربوا صراحة عن استيائهم لأن معظمهم، إن لم يكن جميعهم، يعتمدون على دفع مبلغ مقطوع وسحب المنافع (التي تم إبطالها الآن) من أجل البقاء بعد التقاعد أو بعد فقدان وظائفهم.

كل هذا الإذلال المستمر والصعوبات اللامحدودة لأموال الأغلبية الفقيرة تحدث في الوقت الذي توجد فيه على الأقل جميع كوادرات العمال في تنزانيا نقابات العمال التي تخدع أعضائها من أجل الدفاع عن حقوق العاملين. بهذا الصدد أعربت بعض التعليمات وبعض الأفراد البارزين عن مخاوفهم واستيائهم الجديين بشأن هذه اللوائح الخاصة. بدأ أن نقابات العمال هادئة ولا تفعل ما يكفي لحماية أعضائها. هذا يكشف النقاب عن حقيقة أن معظم النقابات العمالية تتآمر مع الحكومة ضد العمال وتتصرف كعامل تبريد للموظفين.

وجاءت خطط التقاعد هذه نتيجة للنظام الاقتصادي الرأسمالي الشرير مع مفهومه للحصول على المنفعة حتى باستغلال الضعفاء والمتقاعدين. حيث لا يستفيد الموظفون في ظل الرأسمالية من رواتبهم بسبب الكثير من الاستقطاعات.

في تنزانيا، يجب على أي عامل دفع 2% من راتبه لنقابات العمال، و3% للتأمين الصحي، و9% (على الأقل، وبعضهم يدفع أكثر من 20%) لضريبة الدخل، ويدفع بعضهم 15% للحصول على قرض التعليم العالي 5% من صناديق التقاعد. هذه الخصومات تجبر العامل للعيش بمنزل صغير، محاطاً بالفقر على الرغم من جهوده الضخمة وتعبه.

إن هذا التنظيم القانوني والقوي لصناديق التقاعد جلب أيضاً ظروفًا صعبة للموظفين في الحصول على الأموال (حتى 55 أو 60 سنة)، في حين يتم إنفاق الاستقطاع في الاستثمار في معظم الحالات على أساس الربا الذي يستفيد منه الفئة القليلة من السياسيين والأثرياء بدلاً من العمال الفقراء الذين هم المساهمون الرئيسيون.

يتمتع النظام الاقتصادي الإسلامي بنظرة واضحة للغاية بشأن الملكية وحق التصرف وتوزيع الثروة، حيث لا ينبغي التدخل في الثروة الشخصية، مثل الراتب أو الأجور، دون موافقة المالكين. الطرف الثالث مثل النقابات العمالية وتدخل صناديق التقاعد على دخل العمال ليس له مكان في الإسلام.

سيعزز النظام الاقتصادي الإسلامي في ظل دولة الخلافة جميع وسائل الملكية ويحميها، مثل العمل والميراث، والدولة التي تمنح المال للرعايا والهدايا والتبرعات، وما إلى ذلك دون التدخل بها بشكل غير قانوني. سيؤدي ذلك إلى تحسين مستويات معيشة الموظفين وسيضمن أمن الحياة حتى في الأعمار الكبيرة. وقبل كل شيء، سيكون هناك تدبير صارم ومحكم لحماية العلاقات بين أصحاب العمل والموظفين سواء في الخدمات العامة أو في القطاعات الخاصة، حيث لن يكون هناك مجال لوجود أي شكل من أشكال النقابات العمالية. من خلال القيام بما سبق، من المؤكد أنه سيتم توزيع الثروة بالتساوي بين الرعايا، بحيث لا يتم حرمان الأغلبية من تداول الثروة. ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: 7].

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

سعيد بيتوموا

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تنزانيا